الى معـالجـة طويلة المدى، مثل حقوق الانسان، والبيئة الدولية، ونقل التكنولوجيا، والاستثمارات المباشرة، الخ. وتتفق مع هذا التطور عمليتان متضافرتان: انتقال مركز الثقل من الجمعية العامة الى مجلس الامن مع التواتر الاكبر لاجتماعاته واستطالة جداول أعماله والتمكّن من استصدار كثير من القـرارات بدون استخدام حق النقض (الفيتو)، بصورة لم تحدث قبل العام ١٩٨٥، واكتساب الامانة العامة لقدر أكبر من حرية المناورة والمهارة في الاداء التنظيمي، خاصة في ظل الامين العام الحالي.

٣ ـ استمرار انهيار مكانة العالم الثالث في النظام الدولي. وهو اتجاه يدعم الاتجاهات السابقة نحو خلق كارتل سلطة أو اوليغارشيه دولية ذات علاقات متبادلة مستقرة نوعاً ما. ويعود هذا الانهيار في المكانة الى عوامل كثيرة، منها هبوط أهمية صادرات العالم الثالث من المواد الاولية، والتردّي المذهل في أدائـه الاقتصادي خلال عقد الثمانينات، وهبوط مكانته الاخلاقية مع بروز الانتهاكات الهائلة لحقوق الانسان فيه، والتفسّخ السياسي والمؤسساتي لاكثرية مجتمعاته ودوله، والانهاك الرهيب الذي لحق بعـدد كبير من دوله، بسبب الحروب الداخلية، والخارجية، الممتدة، ووقوعه في شرك السيطرة الاقتصـاديـة التامة، من خلال الديون ونقل التكنولوجيا، الخ، وتعاظم حاجته الى تدفقات المعونة والقروض والدعم السياسي، والعسكري، أحياناً، لفرض الاستقرار داخله.

ثانياً: التسويات الاقليمية في البيئة الدولية الجديدة

ظهر مصطلح التسويات الاقليمية في الاعلام الدولي لدى التغطية الصحافية للحركة نحو الوفاق الدولي، والتي تجسّدت في مؤتمرات القمة الثلاثة، التي عقدت بين الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، والسكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف. وقد ذاع هذا المصطلح، في ذلك الوقت، في اطار نقـدي للدلالة على أن دبلومـاسيـة الوفـاق الجـديـد قد تركزت على قضايا الامن الاستـراتيجي، وضبـط موازين التسلّح النووي، وما بعد النووي، ولم تتناول، بعمق كافٍ، تسوية الصراعات الاقليمية التي ارتبط بها العملاقان، أو اعتبرا مسؤولين عن قوة الدفع تجاه حلها. أي أن المصطلح برز، في البداية، بسبب كون هذه التسويات هي الوجه الغائب للوفاق الجديد الذي تحرك بسرعة، لم يكن يتوقعها أحد، بين العامين ١٩٨٥ و١٩٨٨.

ومع ذلك، فقد ظهر أن الحركة نحو الوفاق الجديد لا بدّ من أن تؤثر بخلق مناخ ملائم للتسويات الاقليميـة. فصحيـح ان هذه التسـويـات لم تكن جزءاً أساسياً من دبلوماسية القمم الاميركية ـ السوفياتية، الاّ أنها كانت موضوعاً للتفاوض عند مستويات دبلوماسية اقل، وخاصة مستوى وزراء الخارجية، ونوّابهم. وقد تكثفت عوامل الدفع نحو التسويات الاقليمية على صعيد عالمي، واقليمي، في صيف العام ١٩٨٨ ، الامر الذي بعث التفاؤل بامكان حل الصراعات الاقليمية، حتى تلك المنسيّة منها، أو الميئوس من مجرد الاقتراب الناجح من حلّها.

على أن موجة التفاؤل، التي سادت في ما أسمي بـ «صيف السلام»، سريعاً ما انحسرت الى حدّ ما. وقد قاد ذلك الى الاعتراف بأوجه النقص في الحركة نحو التسويات الاقليمية. وهناك صراعات هامة في العالم الثالث لم يتمّ الاقتراب منها، وأهمّها الحروب الأهلية في أوغندا والفلبين وسري لانكا ولبنان وجنوب السودان. ولا تزال قوة الدفع غير كافية الى بداية ناجحة لدبلوماسية التسوية. فمن بين جميع الحـالات التي كانت موضـع تفاوض، لم تسفر دبلوماسية التسوية عن عقد اتفاق، الاّ في حالتي أفغانستان والجنوب الافريقي. وحتى في هاتين الحالتين، بقيت موضوعات عديدة للتنازع، واستمر هامش التعثّـر واعـادة التفـاوض حول شروط تنفيـذيـة، أو تفـاصيل اجرائية، بل وحول مسائل